



تجارب رائدة في الصيرفة الإسلامية

"تجربة البنك الإسلامي الأردني"

تقديم

الدكتور حسين سعيد

مساعد المدير العام

البنك الإسلامي الأردني

ورشة المصارف الليبية والصيرفة الإسلامية ٧-١٠/٦/٢٠٠٩



مرسالتنا

الالتزام بترسيخ قيم المنهج الاسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة.

الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وتمامولين وموظفين.

السعي الى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الاسلامي.



الأعمال والخدمات

فتح الحسابات وقبول المدائع و اصدار سندات المقاضاة

تأدية الشيكات الحوالات عمليات الصرافة

تقديم التمويل واستثمار الأموال بالصيغ الشرعية المرعية

اصدار الكفالات فتح الاعتمادات تحصيل الأمانة، التحايلة

إدارة الممتلكات تأجير صناديق الأمانات إدارة صناديق التأمين التبادلي

التعامل بالبطاقات المصرفية تقديم خدمات البندد تلقى الاكتتاب في أسهم الشركات

القيام بدور الوكيل في شراء وبيع الأسهم وشهادات الإستثمار وما في حكمها

الوساطة المالية في البورصة

(عن طريق شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية التابعة للبنك)

أولاً: تأسيس البنك



مقدمة

تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب قانونه الخاص الذي صدر كقانون مؤقت تحت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١/٤/١٩٧٨، وجرى تثبيته كقانون دائم في عام ١٩٨٥. وكان هذا القانون قد دُرس وأُجيز قبل صدوره من قبل نخبة من علماء في الشريعة والاقتصاد، وقد تم تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة برأسمال مقداره أربعة ملايين دينار، تحت رقم (١٢٤) بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٨، وبتاريخ ٣/٣/١٩٧٩ حصل على حق الشروع بالعمل، وبأشر أعماله من خلال أول فرع له في ٢٢/٩/١٩٧٩. وهكذا كان للبنك الإسلامي الأردني شرف قيادة العمل المصرفي الإسلامي في الساحة الأردنية، التي كان يعمل فيها في ذلك الوقت (١٧) مصرفاً، جميعها تقليدية تمارس أعمالها على أساس الفائدة. هذا، واعتباراً من ٢/٨/٢٠٠٠، تم إلغاء قانون البنك الخاص والاستعاضة عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية في قانون البنوك.

وتستند ممارسة البنك الإسلامي الأردني إلى منظومة قيم وقواعد تحكم مسيرته وتحدد معالمه وتضبط ايقاعاته باتجاه تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المنظومة بشكل أساسي في منظومة الضوابط الشرعية والتشريعية والتطبيقية، وهذا ما سيتم بحثه في الفقرات التالية.



١ - الضوابط الشرعية

يتوجب على البنك أن يلتزم التزاماً مطلقاً وشاملاً بالأحكام الشرعية وبالأراء الفقهية المعتمدة بالخصوص، فالى جانب اجتناب الربا في الاخذ والاعطاء، فانه يتم تحري الحلال في كل المعاملات والتعاملات والانشطة، والابتعاد عن كل ما هو محرم، وعن كل ما هو محظور شرعاً كالغبين والغرر والجهالة وغيرها، وما ينطوي على أي شبهة شرعية.

أوكل قانون البنك الخاص مسألة ضبط الإلتزام الشرعي إلى المستشار الشرعي الذي يتم تعيينه من مجلس الإدارة، واستبدل قانون البنوك الجديد المستشار الشرعي بهيئة رقابة شرعية لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة تنتخبهم الهيئة العامة للبنك. وتتشكل هيئة الرقابة الشرعية للبنك حالياً من أربعة اعضاء.

٢ - الضوابط التشريعية

كما ذكر سابقاً، فانه قد تم الاستعاضة عن قانون البنك الخاص بفصل للبنوك الاسلامية في قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠. وقد اعطى هذا القانون صلاحيات اوسع للبنك المركزي في عمليات الاشراف والرقابة على البنوك الاسلامية. وبقيت البنوك الاسلامية تخضع لجميع القوانين والتشريعات التي تخضع لها البنوك الأخرى، باستثناء ما يتعارض منها مع التزاماتها الشرعية، وذلك بالرغم من الاختلاف البين بين التطبيقات الشرعية والتطبيقات الوضعية.

وقد حدد قانون البنوك أعلاه أهداف وأنشطة البنك الاسلامي بشكل عام على النحو التالي:-

✧ الأهداف:

- ١- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذاً و/أو إعطاء في جميع الصور والأحوال.
- ٢- تطوير وسائل أجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة.
- ٣- تقديم الخدمات الهادفة لاهياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.

✧ الأعمال والأنشطة:



- ١- قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان او حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص.
- ٢- اصدار سندات مقارضة مشتركة او سندات مقارضة مخصصة او انشاء محافظ استثمارية او صناديق استثمارية.
- ٣- أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة، وذلك من خلال الوسائل التالية:-
 - أ- تقديم التمويل اللازم، كلياً او جزئياً، للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المربحة للامر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية ولا يعترض عليها البنك المركزي.
 - ب- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك الاسلامي وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك الإسلامي في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.
 - ج- استثمار الأموال في مختلف المشاريع.
- ٤- ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على غير أساس الفائدة بجميع أوجهها المعروفة او المستحدثة سواء لحسابه او لحساب غيره في داخل المملكة وخارجها شريطة التزامه بما تنقيد به البنوك الأخرى في هذا الخصوص.
- ٥- القيام بدور الوصي المختار لادارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقاً للأحكام الشرعية والقوانين المرعية وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.
- ٦- القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية الهادفة الى توثيق أو اصر الترابط والتراحم بين الجماعات والأفراد، بما في ذلك تقديم القروض الحسنة لغايات انتاجية في أي مجال وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية المعتبرة.
- ٧- أي أعمال وأنشطة تمكنه من تحقيق غاياته وبوجه خاص ما يلي:-
 - أ- تأسيس الشركات في مختلف المجالات وبخاصة المكملة منها لأوجه نشاط البنك الإسلامي.
 - ب- تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة واعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والاسكان، وذلك دون الحاجة لاستصدار أي موافقة يتطلبها قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة النافذ المفعول.
 - ج- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح البنك الإسلامي أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.
 - د- إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للادارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.



ان الالتزام بالمقاصد الشرعية والرؤية الإسلامية للمعاملات المالية، تقتضي من البنك الاسلامي الأردني ان تكون انشطته تنموية بالضرورة، مما يصح معه القول: ان أنشطة البنك هي تنموية بطبيعتها. فوفقاً لهذا الالتزام، يقوم البنك بحشد المدخرات الوطنية، وتوجيهها مباشرة الى أنشطة ومشاريع اقتصادية واجتماعية قادرة على توليد سلع وخدمات ذات نفع حقيقي لحياة الناس المعيشية، والقيام بالخدمات والمعاملات التي تتطلبها تلك الحياة، وعدم التعامل بالسلع والخدمات التي بها ضرر أو شبهة ضرر للناس او للاقتصاد الوطني.

كما يقتضي الالتزام الشرعي من البنك الاسلامي، ان لا يستهدف من أنشطته إشباع الحاجات المادية فقط، وانما يستهدف أيضاً تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي وتحقيق المصالح الكلية للمجتمع، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصالح ومنافع جميع الأطراف ذوي العلاقة معه، من مساهمين وموظفين ومستثمرين وملتزمين ومستفيدين من الاستثمارات التي يقوم بها ومن الخدمات التي يقدمها، وبما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل.

وبوجود البنك الاسلامي، توفر لمن يعزفون عن التعامل مع البنوك التقليدية على اساس الفائدة، فرصة التعامل المصرفي الحلال، والحصول على منافع طيبة، كما توفر للمجتمع فرصة تحريك قدرات وطاقات كامنة ومعطلة، ووضعها بالتالي ضمن الدورة الاقتصادية.

ومن شأن كل ذلك، المساعدة على تحسين توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع باتجاه تحقيق نوع من العدالة فيما بينهم. كما ان هذا الأمر يعني على المستوى الاقتصادي، ضمان استغلال أمثل للموارد الاقتصادية، وكفاءة إنتاجية أعلى لرأس المال الوطني المتاح، وهذا بدوره يساعد على زيادة الإنتاج الوطني، وزيادة التصدير وتوفير مصادر جديدة للعملات الأجنبية، كما يساهم في توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة، وبالمقابل تكون الآثار التضخمية في أضيق الحدود، وفي كل ذلك خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: المرتكزات الأساسية لعمل البنك الاسلامي الاردني



تم تهيئة بيئة مصرفية خاصة بالبنك لكي تتلائم مع طبيعة تطبيقاته المتميزة. وسيتم البحث هنا في أهم المقومات الأساسية لهذه البيئة الخاصة، من خلال التعرض، لحقوق المساهمين والتنظيم والتفرع والجهاز الوظيفي والتقنيات المصرفية والعلاقة مع البنك المركزي ومع البنوك الأخرى وأوعية اجتذاب الأموال والمدخرات وصيغ توظيف الأموال وقنوات توظيف الأموال في الأسواق الخارجية.

١ - حقوق المساهمين واستخداماتها

تمثل حقوق المساهمين الموارد المالية الذاتية للبنك التي يستند إليها في أعماله، وتشكل ضمانات أخيرة لحقوق الغير تجاهه، ويستمد منها الثقة بمركزه المالي.

تطورت حقوق المساهمين إلى أن بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي (161.0) مليون ديناراً، وتتشكل من رأس المال المدفوع البالغ (81.25) مليون ديناراً ومن الاحتياطيات والأرباح المدورة البالغة (٧٩,٧٥) مليون ديناراً. وسيجري خلال النصف الثاني من العام الحالي زيادة رأس المال إلى (١٠٠) مليون دينار عن طريق الرسملة من الأرباح المدورة والاحتياطيات.

ومن أبرز استثمارات البنك الذاتية، "شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية محدودة المسؤولية" التي أسسها البنك في عام ٢٠٠٥ برأسمال مقداره (٢,٥) مليون دينار، للقيام بأعمال الوساطة المالية. وقد باشرت هذه الشركة أعمالها مع مطلع عام ٢٠٠٦ لتكون بديلاً عن مكتب الوساطة المالية الذي كان تابعاً للبنك وخلال عام ٢٠٠٧ تم رفع رأسمالها ليصبح (٥) ملايين دينار. وكذلك الاستثمار في رؤوس أموال بعض البنوك الإسلامية، والاستثمار في رؤوس أموال شركات متخصصة بالبطاقات المصرفية.



أوجد البنك التنظيمات الإدارية ونظم العمل الضرورية والمتوافقة مع الطبيعة الخاصة والتميزة لأعماله ومعاملاته، ويجري تحديث هذه التنظيمات وتلك النظم باستمرار لمسايرة التطورات التي تحدث على أعماله ولمواكبة التطورات السريعة التي تحصل على تطبيق التقنيات المصرفية، وبما يكفل ضبط ومراقبة عمليات البنك وتقليل مخاطرها قدر الإمكان. وفيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي الحالي:



٣- شبكة التفرع



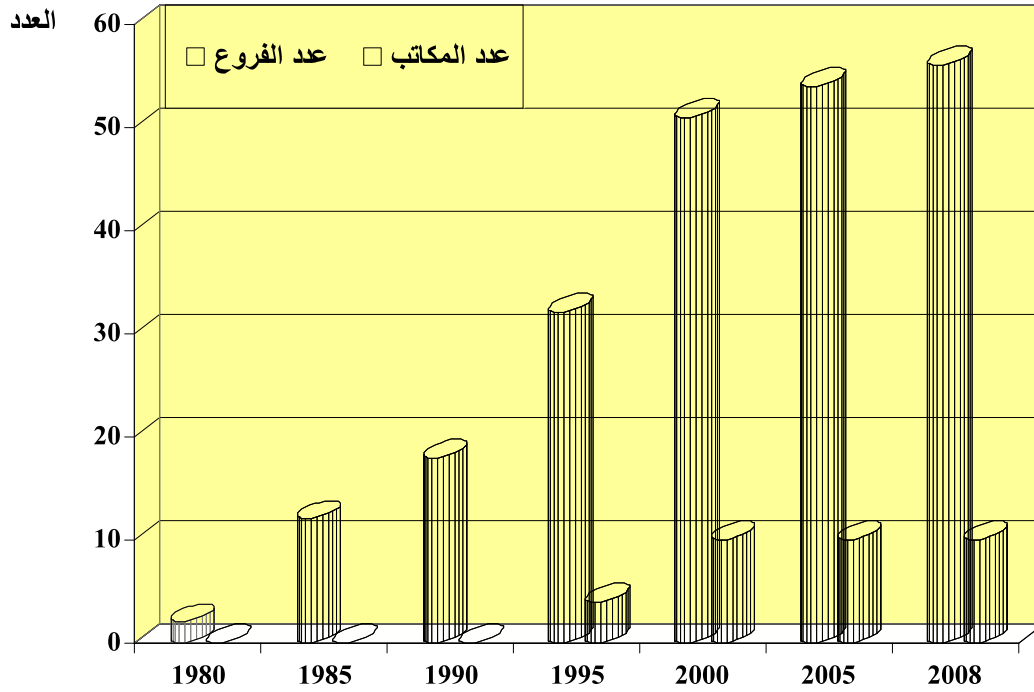
مبنى فرع الحسين

يحرص البنك على وصول خدماته المميزة إلى مختلف التجمعات السكانية والاقتصادية بيسر وسهولة، مراعيًا في ذلك الاعتبارات الاجتماعية بجانب مراعاته للاعتبارات المالية.

وكما ذكر سابقاً، فإن أول فرع للبنك قد باشر اعماله بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢ ، وفي عام ١٩٩١، تم الأخذ بنموذج المكاتب بجانب نموذج الفروع. وقد تم نشر شبكة تفرع البنك بوتيرة سريعة نسبياً الى ان اصبحت تتشكل بنهاية عام ٢٠٠٨ من (٥٦) فرعاً و(١٠) مكاتب مصرفية تغطي جميع مناطق المملكة، وتم افتتاح مكتبين في بداية العام الحالي ومن المقرر في هذا العام أيضاً افتتاح فرعين ومكتبين، وتحويل مكتبين الى فرعين. وفيما يلي بيان بالتطور السنوي لاعداد فروع ومكاتب البنك المصرفية:-

السنة	عدد الفروع	عدد المكاتب	السنة	عدد الفروع	عدد المكاتب
١٩٨٠	٢	٠	١٩٩٥	٣٢	٤
١٩٨١	٥	٠	١٩٩٦	٣٣	٤
١٩٨٢	٧	٠	١٩٩٧	٤١	٣
١٩٨٣	٨	٠	١٩٩٨	٤٥	٤
١٩٨٤	٩	٠	١٩٩٩	٤٩	٥
١٩٨٥	١٢	٠	٢٠٠٠	٥١	١٠
١٩٨٦	١٢	٠	٢٠٠١	٥٢	١٥
١٩٨٧	١٣	٠	٢٠٠٢	٥٢	١٣
١٩٨٨	١٤	٠	٢٠٠٣	٥٢	١٢
١٩٨٩	١٧	٠	٢٠٠٤	٥٢	١٢
١٩٩٠	١٨	٠	٢٠٠٥	٥٤	١٠
١٩٩١	٢٢	٣	٢٠٠٦	٥٤	٩
١٩٩٢	٢٤	٣	٢٠٠٧	٥٦	٩
١٩٩٣	٢٦	٣	٢٠٠٨	٥٦	١٠
١٩٩٤	٢٩	٢			

تطور عدد الفروع والمكاتب



❁ أثناء تصميم بعض مقار الفروع، تم مراعاة وجود مواقع لصناديق الامانات الحديدية (الخزائن الآمنة) فيها، لحفظ المقتنيات الثمينة لزبائن البنك. وقد بدأت أول عملية تأجير لهذه الصناديق في عام ١٩٨٤، وحالياً تتواجد هذه الصناديق في تسعة فروع، وفي نهاية عام ٢٠٠٨، كان عددها الاجمالي (٣٢٥٥) صندوقاً من مختلف الأحجام.

٤ - الجهاز الوظيفي

❁ في البداية استعان البنك، بالخبرات المصرفية التقليدية وبالتدريب الذاتي لهذه الخبرات تم تكيفها مع العمل المصرفي الاسلامي.

❁ سائر عدد الموظفين، التطور الذي شهده البنك، الى ان بلغ هذا العدد (١٦٥٦) بنهاية عام ٢٠٠٨.

❁ وبنهاية عام ٢٠٠٨ كان توزيع موظفي البنك حسب الجنس (٧٩,٤%) ذكور و (٢٠,٦%) اناث، اما حسب المؤهل العلمي للعاملين فهو على النحو التالي :-



النسبة من الاجمالي	العدد	المؤهل
0.2%	4	دكتوراه
3.1%	51	ماجستير
32.5%	538	بكالوريوس
29.7%	492	دبلوم معهد
8.0%	132	الثانوية العامة
26.5%	439	دون الثانوية العامة (كما يلي):
0.2%	3	موظفين
5.0%	82	مهنين/ فنيين
16.2%	269	مراسلين/ حراس
5.1%	85	عمال خدمات
100%	1,656	الاجمالي

يهتم البنك برفع سوية موظفيه من خلال إيفادهم لنيل درجات علمية، فحتى نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عدد من تم إيفادهم (298) موظفاً، موزعين كما يلي: (٨) موظفين لنيل درجة الدكتوراه، (40) موظفاً لنيل درجة الماجستير، (45) موظفاً لنيل درجة البكالوريوس، (٢٠٥) موظفين لنيل درجة الدبلوم من معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الاردني.

وضمن الاهتمام برفع سوية الموظفين، قام البنك أيضاً في عام ١٩٨٦ بإنشاء معهد تدريب خاص به، حيث يقوم هذا المعهد بتصميم وتنظيم برامج تتفق مع طبيعة اعمال البنك وتطبيقاته الشرعية والمصرفية والتكنولوجية وغيرها، كما يتم إيفاد موظفين إلى مراكز تدريب داخل الأردن وخارجه، فحتى نهاية عام ٢٠٠٨، نظم المعهد (1541) دورة وندوة شارك فيها (26335) (موظفاً، كما أوفد (5133) موظفاً الى مراكز داخل الاردن و (207) موظفاً الى مراكز خارج الاردن.



٥ - التقنيات المصرفية



يواكب البنك كل جديد في مجال التقنيات المصرفية، والعمل على توفيقها مع الطبيعة الخاصة لعملياته، وفيما يلي بيان بتدرج تطبيق البنك لهذه التقنيات:-

السنة	البيان	السنة	البيان
١٩٨٧	* المباشرة في تطبيقات الحاسوب	2005	* تطبيق نظام (VMS) لتسديد قيمة خدمات (FASTLINK) بواسطة بطاقات فيزا الاعتمادية وفيزا الكترون
١٩٩٥	* تشغيل نظام التوافيق المركزي		
	* ادخال خدمة أجهزة الصرف الآلية	٢٠٠٦	* بدء تقديم خدمة الرسائل القصيرة (SMS) لابلاغ المشترك ببعض أنواع الحركات التي تتم على حساباته
	* تشغيل مطبعة خاصة بالبنك لطباعة الشيكات آليا		* تقديم خدمة الرسائل القصيرة (SMS) لحملة بطاقات فيزا الذهبية وفيزا الفضية لابلاغهم بالحركات التي تجري باستخدام بطاقاتهم
١٩٩٦	* ادخال خدمة البطاقات المصرفية		* تطبيق الرقم الموحد
١٩٩٧	* الربط الالكتروني بين الفروع		* تطبيق نظام مراقبة الفروع وأجهزة الصرف الآلية عن طريق كاميرات الفيديو
١٩٩٨	* ادخال خدمة السوفيت للحالات والاعتمادات		
	* ادخال خدمة المقاصة الآلية		* اطلاق بطاقة فيزا الكترون الذكية (VSDS)
	* تأسيس شركة متخصصة في مجال التقنيات هي "شركة تطبيقات التقنية للمستقبل"	٢٠٠٧	* الانتقال من نظام (Money Gram) الى نظام (Westren Union) في تقديم خدمة الحوالات السريعة
١٩٩٩	* تجهيز موقع للبنك على شبكة الانترنت		* الانتقال من تطبيق المقاصة الآلية الى المقاصة الالكترونية
٢٠٠٠	* ادخال خدمة الحوالات السريعة (Money Gram)		* اطلاق خدمة (VBV) لحاملي بطاقة فيزا الذهبية او الفضية للتسوق عبر الانترنت
	* ربط أجهزة الصرف الآلي بالشبكة الوطنية (JONET)		* التوسع في تقديم خدمة الرسائل القصيرة (SMS) لابلاغ المشترك بالحركات التي تتم على حساباته
2004	* تطبيق الخدمة المصرفية المباشرة عبر الانترنت (e-Banking)	2008	* استكمال الاستعدادات لتطبيق النظام المصرفي الجديد "ICBS"



٦- البطاقات المصرفية

بدأ البنك في عام ١٩٩٦، بادخال خدمة بطاقة الماستر كارد، وفي عام ١٩٩٨، أصدر البنك بطاقة الفيزا، كما تمت المشاركة مع مجموعة من البنوك الأردنية وشركة فيزا الدولية بتأسيس شركة "فيزا الأردن". وخلال عام ٢٠٠٠، اصدر البنك بطاقة فيزا الكترون، وفي عام 2006 اصدر البنك بطاقة فيزا الكترون الذكية المطورة بخاصية (VSDS)، وكان اول بنك اردني يقوم بطباعة هذه البطاقة من خلال اجهزته الذاتية، وفيما يلي بيان بعدد هذه البطاقات حسب النوع:-

نوع البطاقة	العدد التراكمي للبطاقات المصدرة حتى نهاية عام ٢٠٠٨	عدد البطاقات العاملة كما في نهاية عام ٢٠٠٨
فيزا	١٧,٧٨٤	٩,٩٥٩
ماستر	٢,٧٤١	٢٤٤
فيزا الكترون العادية والمطورة بخاصية البطاقة الذكية (VSDS)	٣١٢,٠٠٦	٢١٨,٨٦٧
المجموع	٣٣٢,٥٣١	٢٢٩,٠٧٠

ومع مطلع عام ٢٠٠٨، استحدث البنك جوائز لمستخدمي البطاقات المصرفية، وتتمثل هذه الجوائز بقيمة المشتريات الشهرية للعميل اضافة الى جوائز عينية قيمة أخرى. ويتم تغطية قيمة هذه الجوائز من اموال المساهمين حسب الفتوى الشرعية بالخصوص.

٧- اجهزة الصرف الآلية

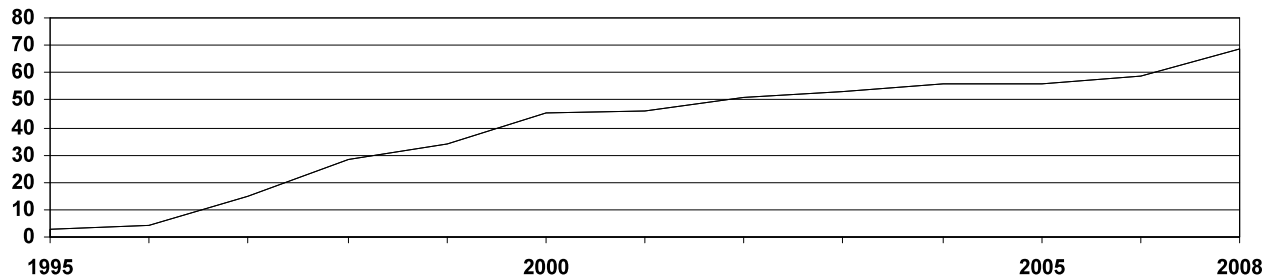
بدأ البنك في عام ١٩٩٥، بتركيب ثلاث اجهزة للصرف الآلي، ثم توالى عملية تركيب وتشغيل هذه الاجهزة، وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عددها (٦٩) جهازا تنتشر في فروع البنك ومراكز تسوق ومستشفيات وجامعات ومجمع النقابات المهنية. وكان البنك اول من شغل جهاز صرف آلي يمكن استخدامه من السيارة "Drive Up" في الاردن، وكان ذلك في عام ١٩٩٧.



استخدام جهاز الصرف الآلي من السيارة

تطور عدد أجهزة الصرف الآلية العاملة

عدد الاجهزة



تم ربط اجهزة الصرف الآلية بحسابات العملاء في عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٠، تم ربطها مع الشبكة الوطنية للمدفوعات في المملكة (JONET)، والتي يشارك فيها حالياً (٢٠) بنكاً من البنوك الاردنية، وتتشكل من حوالي (٦٣٠) جهازاً للصرف الآلي، وهذه الشبكة مربوطة مع شبكة فيزا العالمية خارج الاردن. وفيما يلي بيان بعدد الحركات المنفذة بالبطاقات المصرفية على اجهزة الصرف الآلية ونقاط البيع والمبالغ المستخدمة من خلالها لست سنوات الأخيرة:-

المنفذة على اجهزة الصرف الآلية		المنفذة في نقاط البيع		السنة
مليون حركة	مليون دينار	الف حركة	مليون دينار	
٢,٦٥	١١٠,٥	٩,٩	٠,٤	٢٠٠٢
٣,٠٠	١٣٥,٠	١٦,١	٠,٦	٢٠٠٣
٣,٤٠	١٦٥,٤	٢٨,٢	١,٢	٢٠٠٤
٤,١٨	٢١١,٥	٤١,٢	٢,٠	٢٠٠٥
٤,٨٤	٢٦١,٠	٥٦,٧	٢,٩	٢٠٠٦
٥,٨٤	٣٢٦,٤	٨٠,٢	٤,٣	٢٠٠٧
٧,٤١	٤٧٠,٦	١٢٦,٤	٧,٣	٢٠٠٨



٨- العلاقة مع البنك المركزي الاردني

كما ذكر سابقاً، فإنه يتوجب على البنك الخضوع لجميع القوانين والتشريعات والقواعد والضوابط والتعليمات والأعراف وأساليب الرقابة والتفتيش التي تخضع لها البنوك التقليدية، باستثناء ما يتعارض منها مع التزاماته الشرعية، رغم الاختلاف البين بين تطبيقات البنوك الإسلامية وتطبيقات تلك البنوك، كما تطبق عليه النسب المالية التي يضعها البنك المركزي، فهو يخضع مثلاً إلى:-

✘ نسبة الاحتياطي النقدي.

✘ نسبة السيولة النقدية.

✘ النسب المالية الأخرى.

لا يتمتع البنك بمزايا مكافئة للمزايا التي تتمتع بها البنوك التقليدية التي تتعامل على أساس الفائدة، ومن تلك المزايا:-

✘ حصولها على فوائد أحياناً على الاحتياطي النقدي.

✘ إعادة خصم الكمبيالات بفائدة مخفضة.

✘ حصولها على تسهيلات ائتمانية لتشجيع الصادرات بفائدة مخفضة.

✘ اكتابها في سندات التنمية وسندات الخزينة وشهادات الايداع ونافاذة الايداع بفوائد، مع الاعفاء من ضريبة الدخل أحياناً.

✘ حصولها على فوائد للودائع لدى البنك المركزي.

✘ حصولها على السيولة النقدية بفائدة عند الحاجة.

في ظل تطبيقات البنك المركزي الحالية، لا يستطيع البنك الإسلامي الحصول على السيولة النقدية عند الحاجة (Last Resort)، مما يستدعي اعتماده على السيولة النقدية الذاتية، وبالتالي تعطيل جزء من موارده المالية بدون عوائد.

٩- العلاقة مع البنوك الأخرى

للبنك شبكة من البنوك المراسلة التي تقدم له الخدمات على مستوى العالم تتكون من حوالي (٣٠٠) بنك.

يتم التعاون مع البنوك المحلية والخارجية حسب الحاجة وعلى غير أساس الفائدة.



تُعطى الأولوية في التعامل للمصارف الاسلامية في أي بلد.

يأخذ التعاون مع المصارف الاسلامية الطابع الثنائي أو الجماعي من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقد تحت مظلة "البنك الاسلامي للتنمية/ جدة (IDB)" أو "مجلس الخدمات المالية الإسلامية/ ماليزيا (IFSB)"، أو تحت مظلة "الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية" الذي ألغي وحل محله "المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية/ البحرين (CIBAFI)" أو "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/ البحرين (AAOIFI)".

١٠ - أوعية اجتذاب الاموال والمدخرات

يستقبل البنك الأموال من أصحابها بالعملات المختلفة من خلال عدة صيغ للأوعية الادخارية، وهذه الصيغ هي:-

حسابات الأمانة/ الائتمان (جارية وتحت الطلب): وهذه الحسابات مهيأة لكي يتم السحب منها في اي وقت بلا قيد ولا شرط، ومأذون للبنك باستعمال أرصدها وله غنمها وعليه غرمها.

حسابات الاستثمار المطلقة/ المشترك (لأجل، لاشعار، توفير): وتشارك هذه الحسابات في النتائج السنوية للأموال الداخلة في الاستثمار المشترك طبقاً لشروط الحساب الموقعه مع العميل.

حسابات الاستثمار المقيدة/ المخصص: وهي حسابات تودع فيها المبالغ بغرض قيام البنك باستثمارها في عمليات معينة او محددة، مقابل حصوله على حصة نسبية من الربح المتحقق، وطبقاً لعقد المضاربة المبرم عند فتح الحساب.

حسابات المحافظ الاستثمارية/ سندات المقارضة: وهي حسابات تودع فيها قيمة سندات المقارضة المكتتب بها ليقوم البنك باستثمارها في عمليات استثمارية معينة او محددة، مقابل حصوله على حصة نسبية من الربح المتحقق، وفقاً لمبدأ المضاربة الشرعية وطبقاً لنشرة الاصدار الخاصة بالمحفظه.

حسابات الاستثمار بالوكالة: وهي حسابات تودع فيها المبالغ بغرض قيام البنك باستثمارها نيابة عن أصحابها، مقابل حصول البنك على اجر سنوي يحدد بنسبة من المبالغ المودعة، وطبقاً لعقد الوكالة المبرم مع صاحب الحساب ابتداءً.

١١ - صيغ توظيف الأموال



يوظف البنك ما يتجمع لديه من موارد مالية من خلال الصيغ الشرعية الأكثر ملائمة لآحوال السوق والتي تتمثل فيما يلي:-

بيع المرابحة: وهو "قيام البنك بشراء ما يطلبه منه المتعاقد معه، مقابل التزام المتعاقد بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء".

التمويل بالمشاركة: وهي إما أن تكون مشاركة دائمة في مشروع معين، يقتسم البنك نتائجه مع الشريك حسب حصة كل منهما في المشاركة، أو مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك، تكون بدخول البنك شريكاً في مشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر بحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق، مع حقه بالاحتفاظ بحصة الشريك من صافي الدخل أو أي قدر منها، حسب الاتفاق، ليكون مخصصاً لتسديد قيمة مشاركة البنك، وعند تسديد كامل تلك المشاركة يؤول المشروع بالكامل للشريك الآخر.

التمويل بالمضاربة: بموجب هذه الصيغة، يقدم البنك النقد اللازم، كلياً أو جزئياً، لتمويل عملية محددة يقوم بالعمل فيها شخص آخر (المضارب) على أساس المشاركة في نتائج العملية، فإن كانت هذه النتائج ربحاً، يقتسمه البنك (بصفته صاحب رأس المال) مع المضارب حسب النسب المتفق عليها ابتداءً، وإن كانت خسارة، بلا تعد أو تقصير من المضارب، فإن صاحب رأس المال يتحملها وحده، في حين يكون المضارب قد خسر جهده.


التأجير المنتهي بالتمليك: وفقاً لهذه الصيغة، يمتلك البنك الأصول مثل العقارات أو الآلات أو غيرها، ثم يقوم بتأجيرها باجرة محددة لمدة معلومة حسب شروط متفق عليها بين الطرفين، مع وعد من البنك للمستأجر بأن يتنازل له عن الأصل المؤجر، وإن ينقل له ملكيته في نهاية مدة العقد إما هبة أو بيعاً حسب شروط العقد.

البيع بالتقسيط: وفقاً لهذه الصيغة، يمتلك البنك الأصول، سلعا أو عقارات، ويقوم ببيعها والتنازل عن ملكيتها للمشتري على أساس تسديد ثمنها - جزئياً أو كلياً - على أقساط خلال فترة معينة.


بيع الاستصناع: وهو عقد بيع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، وهو في هذه الحالة البنك، بحيث يقوم الثاني - بناء على طلب من الأول - بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول



عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و/ أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سدادها : حالاً عند التعاقد أو مقسطاً أو مؤجلاً.

 **الاستثمار المباشر:** بموجب ذلك، يقوم البنك بالاستثمار مباشرة في مختلف المشاريع والمجالات سواء كانت عقارية أو صناعية أو غيرها وبالقيام بالإستثمار في رؤوس أموال الشركات.

١٢ - قنوات توظيف الأموال في الأسواق الخارجية

 يوظف البنك معظم موجوداته من العملات الأجنبية في الاسواق الخارجية من خلال القنوات المتاحة، مع اعطاء الاولوية في ذلك لمسألة الامان وبما يضمن تخفيض درجة المخاطرة، وتتمثل هذه القنوات فيما يلي:-

- ✧ مرابحات في أسواق السلع الدولية عن طريق وكلاء وبنوك.
- ✧ المشاركة في صناديق ومحافظ وصكوك تصدرها مؤسسات مالية إسلامية.
- ✧ ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية.
- ✧ الاستثمار في رؤوس أموال بنوك إسلامية.



ثالثاً: نماذج ومؤشرات من أداء البنك ودوره التنموي

١- تحليل ربحية البنك

بلغ المجموع التراكمي لأرباح البنك قبل الضريبة خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٨ حوالي (١٩٤,٦) مليون دينار، وخلال نفس الفترة، بلغ المجموع التراكمي لنسب توزيع الأرباح على رأس المال المدفوع، سواء أكان هذا التوزيع نقداً أو أسهم مجانية، حوالي (٣٩٧,٠)٪، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي (١٣,٧)٪.

٢- حصة البنك من السوق المصرفية الأردنية

تتبع أعمال البنك منذ عام ١٩٨٩، المرتبة الثالثة بين البنوك العاملة داخل الأردن، البالغ عددها حالياً (٢٣) بنكاً. وكانت حصته من السوق المصرفية من داخل الأردن بنهاية عام ٢٠٠٨ على النحو التالي:

٧,٣٪	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/ مجموع موجودات البنوك
١٠,٣٪	مجموع أرصدة الأوعية الإيداعية لدى مصرفنا/ مجموع ودائع العملاء لدى البنوك
١٠,٩٪	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/ مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك



٣- تغذية إيرادات خزانة الدولة

يساهم البنك سنوياً بتغذية إيرادات خزانة الدولة من خلال الضرائب والرسوم المترتبة عليه وعلى موظفيه وعلى خدماته، وعلى أعمال التمويل التي يقدمها، وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، تجاوزت حصيلة بعض أنواع الضرائب والرسوم التي وردها البنك وموظفيه مباشرة للخزانة مبلغ (١٢٣,٩) مليون ديناراً، يضاف إليها الرسوم والمصاريف على معاملاته مع الدوائر الرسمية.

٤- حشد المدخرات الوطنية

بفضل توفيق المواطنين للتعامل الشرعي وتنوع الأوعية الادخارية لدى البنك ومرونة شروطها، اتصفت قاعدة المتعاملين بحسابات البنك بالاتساع، وأمكن للبنك من ان يسهم اسهاماً كبيراً في حشد المدخرات الوطنية ولا سيما المدخرات الصغيرة نسبياً، فبنهاية عام ٢٠٠٨، بلغ اجمالي ارصدة الاوعية الادخارية حوالي (١,٨٨) مليار دينار، والعدد الاجمالي للحسابات العاملة لدى البنك بلغ حوالي (٧٠٢) الف حساب، وبمتوسط رصيد يبلغ حوالي (2600) دينار للحساب الواحد.

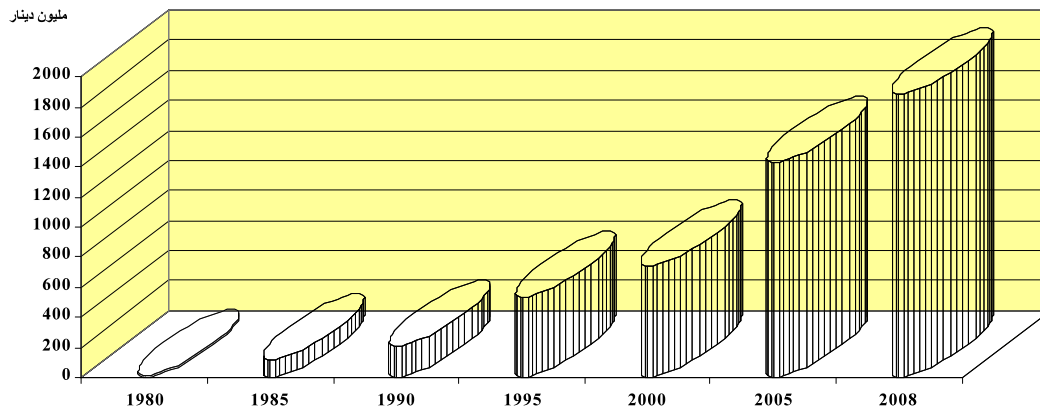


٥ - بيان بتطور ارصدة الودائع والحسابات

المبالغ بملايين الدنانير

٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	البيان
٥٢٢,٢	٣٥١,٢	١٢٦,٤	٩١,٥	٣٨,٧	٢٣,٧	٤,٨	حسابات الائتمان / الامانة
٣٢,٧	١٢,٥	١١,١	١٢,٣	٥,١	١,١	٠,٥	التأمينات النقدية
١,٠٢٦,٥	٨٠٤,٤	٤٣٨,٢	٤١٧,٠	١٥١,٧	٧٩,١	٦,٨	حسابات الاستثمار المطلقة / المشتركة
٨٨,٠	٦٦,٩	١١٧,٩	١٣,٤	١٤,٢	١٠,٧	٠,٩	حسابات الاستثمار المقيدة / المخصص
١٩٤,٢	١٣٨,٤	٥١,٥	-	-	-	-	حسابات المحافظ الاستثمارية / سندات المقارضة
٩,٤	-	-	-	-	-	-	حسابات الاستثمار بالوكالة
٨,٥	٤٧,٧	٤,٠	٦,٤	٤,٨	٠,٦	٠,٠	حسابات البنوك
١,٨٨١,٧	١,٤٢١,١	٧٤٩,١	٥٤٠,٦	٢١٤,٤	١١٥,٣	١٣,٠	اجمالي الارصدة

تطور إجمالي ارصدة الودائع والحسابات





٦- تحليل ارسدة الاوعية الادخارية كما هي بنهاية عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨

المبالغ بملايين الدنانير

2007/12/31				2008/12/31				الاورعية الادخارية
بالعملات الاجنبية		بالعملة المحلية		بالعملات الاجنبية		بالعملة المحلية		
الاهمية النسبية	الرصيد	الاهمية النسبية	الرصيد	الاهمية النسبية	الرصيد	الاهمية النسبية	الرصيد	
%10.2	26.5	%29.5	418.5	%12.0	30.2	%30.2	492.0	حسابات الائتمان / الامانة
%10.2	26.5	%25.0	354.7	%12.0	30.2	%25.7	418.1	جاري
%0.0	0.0	%4.5	63.8	%0.0	0.0	%4.5	74.0	تحت الطلب
%1.4	3.6	%1.1	15.5	%1.3	3.4	%1.8	29.3	تأمينات نقدية
%45.3	117.6	%56.0	793.4	%45.9	115.7	%55.9	910.8	حسابات الاستثمار المطلقة / المشتركة
%2.2	5.8	%13.3	189.0	%2.7	6.9	%13.7	222.7	توفير
%0.3	0.8	%1.8	25.5	%0.3	0.7	%1.4	23.4	اشعار
%42.7	111.0	%40.8	578.9	%42.9	108.1	%40.8	664.7	لاجل
%37.4	97.1	%0.3	4.1	%34.1	86.0	%0.1	2.0	حسابات الاستثمار المقيدة / المخصص
%0.0	0.0	%13.0	184.9	%0.0	0.0	%11.9	194.2	حسابات المحافظ الاستثمارية / سندات المقارضة
%3.6	9.5	%0.0	0.0	%3.7	9.4	%0.0	0.0	حسابات الاستثمار بالوكالة
%2.1	5.5	%0.0	0.7	%2.9	7.4	%0.1	1.1	حسابات البنوك
%100.0	259.7	%100.0	1,417.1	%100.0	252.2	%100.0	1,629.5	المجموع
١,٦٧٦,٨				١,٨٨١,٧				الاجمالي

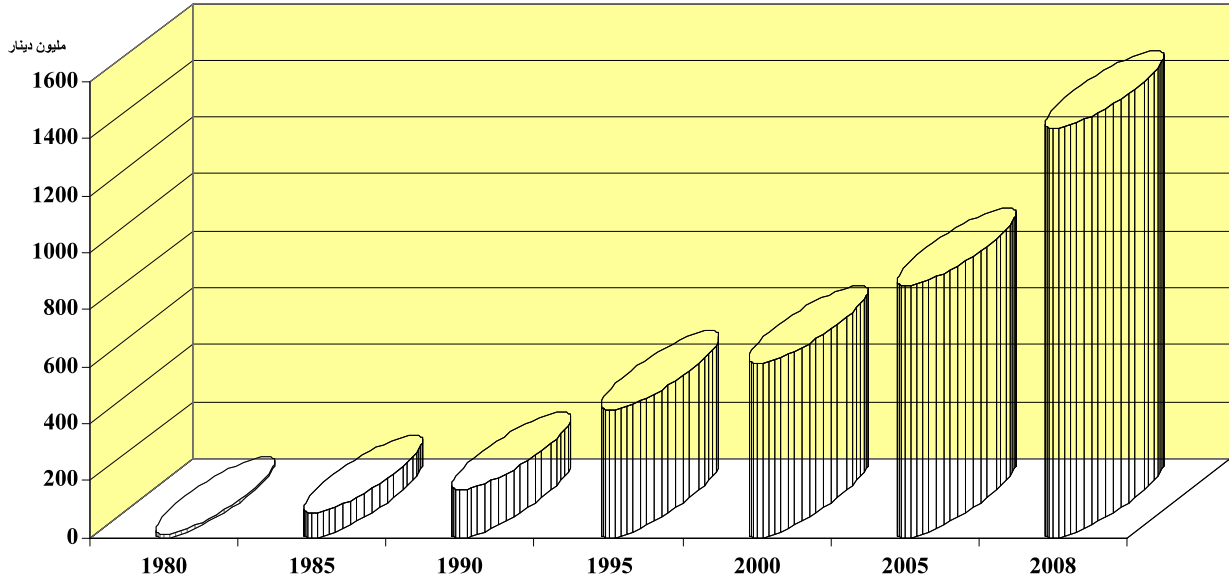
٧- بيان بتطور التوظيفات المالية للبنك



المبالغ بملايين الدنانير

2008	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	البيان
1,114.7	641.5	391.3	418.2	148.9	71.0	6.7	الذمم والتمويل والاستثمار المشترك
42.6	68.1	79.2	16.3	2.7	1.0	0.0	ودائع استثمارية لدى بنوك اسلامية
85.3	61.6	114.4	13.1	13.9	10.1	0.8	التمويل والاستثمار المقيد / المخصص
182.0	111.7	26.2	0.0	0.0	0.0	0.0	تمويل واستثمار المحافظ الاستثمارية / سندات المقارضة
9.4	-	-	-	-	-	-	التمويل والاستثمار بالوكالة
1,434.0	882.8	611.1	447.6	165.5	82.1	7.6	اجمالي الارصدة

تطور اجمالي ارصدة التوظيفات المالية



٨- تحليل أرصدة صيغ وقنوات توظيف الأموال كما هي بنهاية عامي 2007، 2008

المبالغ بملايين الدنانير

2007/١٢/٣١		2008/١٢/٣١		صيف وقنوات توظيف الأموال
الاهمية النسبية	الرصيد	الاهمية النسبية	الرصيد	
التمويل والاستثمار فى السوق المحلية				
0.7%	7.6	0.6%	7.8	التمويل والاستثمار من أموال البنك الذاتية
82.6%	847.1	84.9%	1,077.6	التمويل والاستثمار المشترك
61.7%	632.5	62.3%	791.3	ذمم بيوع مؤجلة *
1.3%	12.9	1.1%	13.8	تمويل مشاركة
19.7%	201.7	21.5%	272.5	استثمارات
5.3%	54.8	4.1%	52.0	استثمارات فى رؤوس اموال شركات
4.3%	44.3	4.5%	57.3	استثمارات فى العقارات
4.8%	49.3	8.7%	110.3	استثمارات فى التأجير
5.2%	53.4	4.2%	52.8	المشاركة فى المحافظ الاستثمارية
0.3%	2.8	0.1%	1.8	التمويل والاستثمار المقيد/ المخصص
16.3%	167.6	14.3%	182.0	تمويل واستثمار المحافظ الاستثمارية/ سندات المقارضة
100.0%	1,025.1	100.0%	1,269.2	مجموع التمويل والاستثمار فى السوق المحلية

التمويل والاستثمار فى الأسواق الخارجية				
0.7%	1.5	1.3%	2.1	التمويل والاستثمار من أموال البنك
52.0%	117.1	42.3%	69.8	التمويل والاستثمار المشترك
20.0%	44.9	7.9%	13.0	مراحيات دولية
7.5%	16.7	8.6%	14.2	استثمارات فى صناديق ومحافظ وصكوك
24.0%	55.4	25.8%	42.6	ودائع استثمارية لدى البنوك الإسلامية
42.0%	94.8	50.6%	83.4	التمويل والاستثمار المقيد/ المخصص
4.2%	9.5	5.7%	9.4	تمويل واستثمار بالوكالة
100.0%	222.8	100.0%	164.8	مجموع التمويل والاستثمار فى الأسواق الخارجية
-	1,248.0	-	1,434.0	اجمالي التمويل والاستثمار

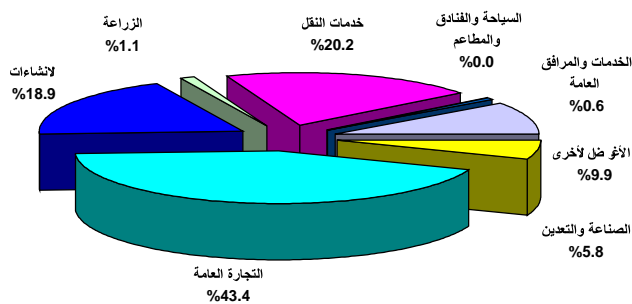
* غير شاملة للإيرادات المؤجلة والمعلقة، إلا أنها شاملة لبوالص الاعتمادات المستندية للمرابحة مع أنها بالعملة الأجنبية والبالغة ما يعادل (٠,٧) و (١,٥) مليون دينار للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، وشاملة للمرابحة بعملة اجنبية في السوق المحلية والبالغة ما يعادل (٣,٢)، (٣,٨) مليون دينار للعامين ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ على التوالي.

٩- توزيع التوظيفات المالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة

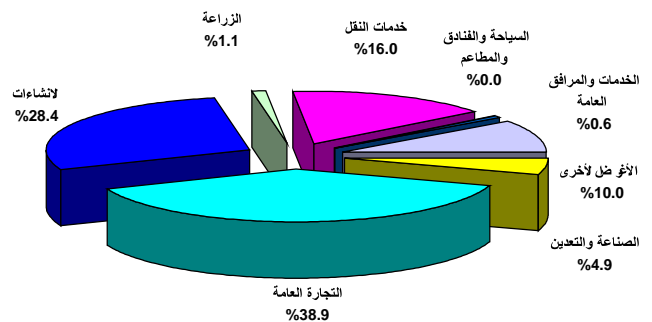


تتوزع توظيفات البنك المالية على مشاريع وأنشطة مختلف القطاعات والمرافق العامة في الاقتصاد الوطني المنتجة للسلع والخدمات ذات النفع العام، والمولدة لفرص عمل جديدة، والمساعدة على تنمية الصادرات وتدفق العملات الأجنبية للاقتصاد الوطني، ووفقاً للتصنيف المعتمد من البنك المركزي، كانت حصص الأنشطة الاقتصادية من رصيد التمويل والاستثمار بنهاية عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على النحو التالي:

٢٠٠٧		٢٠٠٨		البيان
الاهمية النسبية	مليون دينار	الاهمية النسبية	مليون دينار	
%5.8	48.9	%4.9	53.4	الصناعة والتعدين
%43.4	365.0	%38.9	425.3	التجارة العامة
%18.9	159.0	%28.4	310.6	الانشاءات
%1.1	9.5	%1.1	12.5	الزراعة
%20.2	169.6	%16.0	174.2	خدمات النقل
%0.0	0.4	%0.0	0.4	السياحة والفنادق والمطاعم
%0.6	5.1	%0.6	7.0	الخدمات والمرافق العامة
%9.9	83.6	%10.0	108.7	اغراض اخرى
%100	841.1	%100	1,092.3	المجموع



٢٠٠٧



٢٠٠٨



١٠ - اتساع قاعدة الممولين

يتلمس البنك باستمرار الإحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين، ويعمل على تلبيتها من خلال فروع المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة بشروط تناسب ظروفهم، وبذلك، فإن توظيفات البنك المالية تتشكل في معظمها من مشاريع وعمليات صغيرة نسبياً يعود نفعها على أعداد كبيرة من مواطني المملكة، ويتبدى ذلك من العدد التراكمي لعمليات تمويل المراجعة التي نفذها البنك من اموال الاستثمار المشترك والمحافظ الاستثمارية في السوق المحلية حتى نهاية عام ٢٠٠٨، حيث بلغ هذا العدد حوالي (٥٠٨) الف عملية، بقيمة اجمالية بلغت حوالي (٤,٦) مليار ديناراً، أي ان قيمة المعاملة الواحدة لم تبلغ بالمتوسط إلا حوالي (٩,١) الف ديناراً. ومن الإحتياجات التي تبدو ضرورية للمواطنين، المساكن، ووسائل النقل، والأثاث المنزلي، والذي شكل إجمالي التمويل التراكمي المقدم لهذه الأغراض من إجمالي تمويل المراجعة أعلاه حوالي (٤١,٦%). وفيما يلي بيان بالتمويل المقدم لهذه الإحتياجات من اموال الاستثمار المشترك والمحافظ الاستثمارية حتى نهاية عام ٢٠٠٨:

متوسط قيمة العملية (الف دينار)	العدد التراكمي للمعاملات (الف عملية)	القيمة التراكمية للتمويل (مليون دينار)	حاجات الأفراد الممولة
6.0	172.3	1,033.2	مواد بناء وشقق وبيوت سكنية وارضيات (متطلبات اقامة المساكن)
6.4	117.0	743.4	وسائل نقل ومركبات انشائية
1.9	79.8	150.0	أثاث
5.2	369.0	1,926.6	المجموع
9.1	508.3	4,628.3	الاجمالي لجميع الاغراض
-	%72.6	%41.6	النسبة (المجموع/الاجمالي)

في نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ إجمالي أرصدة تمويل المراجعة المحلية (من اموال الاستثمار المشترك و اموال المحافظ الاستثمارية) حوالي (٨٨٩) مليون دينار، موزع على حوالي (١٠٧,٤) الف عملية اي بمعدل (٨,٣) الف دينار للعملية الواحدة، وان حوالي (٩٢,٧%) من هذه العمليات لا تزيد قيمة الواحدة منها عن (٤٠) الف دينار.

١١ - نماذج من الأنشطة والمشاريع الممولة من البنك



تحظى الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل، وعلى مسيرة الإقتصاد الوطني وتميمته باهتمام كبير في توظيفات البنك المالية، ويتبدى هذا الإهتمام من الاستعراض التالي للتمويل التراكمي المقدم من اموال الاستثمار المشترك ومن اموال المحافظ الاستثمارية لبعض المرافق والأنشطة) على سبيل المثال:-



جهاز جاما نايف ممول من البنك

❁ ففي مجال المرافق الصحية، قدم البنك تمويلاً مقداره حوالي (108.1) مليون ديناراً لعدد من المستشفيات وشركات تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى تمويل العديد من الأطباء والصيادلة وفنيي المختبرات وشركات استيراد وتصدير الأدوية والمستلزمات الطبية.

❁ وعلى صعيد المرافق التعليمية، قدم البنك تمويلاً مقداره حوالي (22.8) مليون ديناراً لعدد من الجامعات وكليات المجتمع والمدارس الخاصة.

❁ قدم البنك تمويلاً لوزارة التموين بالدولار الأمريكي على مدى عدة سنوات لشراء الأرز والقمح والذرة والسكر والزيت والشعير وغيرها من المواد التموينية، وبلغ إجمالي هذا التمويل ما يعادل حوالي (١٨٣) مليون ديناراً.

❁ قدم تمويلاً بالدينار والدولار الأمريكي، على مدى عدة سنوات، لشراء نفط خام لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية بالتعاون مع مؤسسات مالية إسلامية، وقد بلغ إجمالي التمويل الذي قدمه البنك في هذا المجال حوالي (١٢٣) مليون ديناراً.

❁ قدم تمويلاً لعدد من شركات الكهرباء الوطنية، الحكومية والخاصة، وعلى مدى عدة سنوات، وقد تجاوز إجمالي هذا التمويل مبلغ (١٣٤) مليون ديناراً منها (٦) مليون دينار لتمويل مشاريع كهربة الريف.

❁ قدم تمويلاً لسلطة المياه مقداره حوالي (١٣) مليون ديناراً، وذلك على مدى عدة سنوات لشراء مستلزمات نقل المياه وضخها وتوزيعها.

❁ قدم تمويلاً مقداره حوالي (٤٧) مليون ديناراً، على مدى عدة سنوات أيضاً، لشركة مصانع الإسمنت الأردنية، وذلك لتغطية مشترياتها من المعدات والأجهزة والمواد الخام.

❁ قدم تمويلاً مقداره حوالي (٧١,٨) مليون دينار لسبعة مجمعات تجارية (مول).



يسهم البنك في تطوير المناطق التجارية في مختلف مناطق المملكة من خلال تملك أو إقامة المباني الاستثمارية اللازمة لممارسة مختلف المهن والأعمال بما فيها الأعمال التجارية. وفيما يلي بيان بهذه المباني في نهاية عام ٢٠٠٨.

المساحة بالآلاف الامتار المربعة	العدد	البيان
٤٦,٠	١٣	مباني ممولة من أموال الاستثمار المشترك
٢٢,٦	٦	مباني ممولة من أموال المحافظ الإستثمارية
68.6	١٩	المجموع



مبنى إداري واستثماري في العبدلي / عمان



مبنى استثماري في شارع وصفي التل / عمان



١٣ - المباني التجارية الممولة بالمشاركة المتناقصة

يسهم البنك أيضاً في تطوير المناطق التجارية في مختلف مناطق المملكة من خلال تمويل إقامة المباني التجارية بصيغة المشاركة المتناقصة، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة بهذه الصيغة (١١٦) مشروعاً وبمساحة إجمالية تبلغ حوالي (٩١) ألف متر مربع، أما إجمالي قيمة التمويل المقدم لها فقد بلغ حوالي (١٢) مليون ديناراً.

١٤ - نماذج من مشاريع البنك

مشروع ضاحية اسكان الروضة:

١. أقيم خلال الفترة ٨٣ - ١٩٨٧م في عمان.
يشتمل على (٢١٣) شقة و (٣٠) فيلا وسوق تجاري يتكون من (٦٨) مخزناً ومسجداً ومدرسة وقاعة ندوات ومواقف سيارات ومرافق أخرى.
بلغت تكلفته الإجمالية حوالي (١٤) مليون ديناراً، تم تغطيتها بأسلوب حسابات الاستثمار المخصص.
تم تسويق معظم وحدات المشروع بأسلوب التاجير المنتهي بالتمليك والبيع بالتقسيط ولمدة تصل الى ثلاثين سنة.



مشروع ضاحية الياسمين:

٢. تملك البنك أرض هذه الضاحية البالغ مساحتها حوالي (٣٥٠) ألف متر مربع، وتم تجزئتها إلى (٣٤٠) قطعة صغيرة، ومن ثم تم عرضها للبيع النقدي أو بالتقسيط لذوي الدخل المحدود.

٣. أقام البنك على قطعة من أراضي هذه الضاحية ستة بنايات، تشتمل على (٧٤) شقة، مساحتها





الإجمالية حوالي (٩٨٠٠) متر مربع، وبتكلفة إجمالية تبلغ حوالي (١,٨) مليون ديناراً. تم تسويق الشقق بالبيع النقدي أو بالتقسيط أو بالإيجار المنتهي بالتمليك.

مركز الاستيداع/ البوندد:

تم افتتاحه عام ١٩٩٩.

يقع في مدينة عمان الصناعية / سحب على ارض مساحتها الاجمالية حوالي (٧٣,٣) ألف متر مربع.

يشتمل المركز على ثلاثة مستودعات مساحتها الاجمالية تبلغ حوالي (١٤١٧٥)م٢ وثلاث ساحات اسفلتية تبلغ مساحتها الاجمالية حوالي (٥١٠٠٠)م٢.

يقدم خدمة تخزين السلع والبضائع الى ان يتم التخليص عليها جمركياً.

تشكل البضائع المخزّنة ضماناً للتسهيلات الائتمانية التي قد يقدمها البنك لصاحبها.



مركز الاستيداع/ البوندد

١٥ - الاستثمار في رؤوس أموال الشركات



تقتضي رسالة البنك، نشر التطبيقات الإسلامية في مجال الأعمال، وذلك من خلال توجيه جزءٍ من استثماراته إلى رؤوس أموال الشركات الوطنية التي لا يشتمل نشاطها الرئيسي على مخالفة شرعية، وتنتج سلعاً وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والإقتصاد الوطني، فبنهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عدد الشركات المستثمر في رؤوس أموالها من أموال الاستثمار المشترك ومن أموال المحافظ الاستثمارية ومن الأموال الذاتية للبنك (٤١) شركة، وبلغ مجموع الاستثمارات في رؤوس أموالها حوالي (١٠٥,٥) مليون ديناراً. وقد تأسس و/أو تحول عدد من هذه الشركات للالتزام التام في جميع تعاملاتها ومعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وذلك بموجب نصوص مثبتة في عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية، ومن بينها ثماني شركات تابعة وحليفة للبنك، بيانها كالتالي:-

الرقم	اسم الشركة	سنة التأسيس	راس المال في نهاية عام ٢٠٠٨	نسبة مساهمة البنك في رأس المال
١	المدارس العمرية محدودة المسؤولية	١٩٨٦	٤,٥	%٩٤,٣
٢	الرزق التجارية محدودة المسؤولية	١٩٩٤	١,٠	%٩٠,٠
٣	السماحة العقارية محدودة المسؤولية	١٩٩٨	١,٠	%٩٥,٠
٤	تطبيقات التقنية للمستقبل محدودة المسؤولية	١٩٩٨	4.0	%٩٩,٨
٥	التأمين الإسلامية المساهمة العامة	١٩٩٦	١٠,٠	%٣٨,٧
٦	الامين للاستثمار المساهمة العامة	١٩٩٥	١٠,٠	%٣٤,٢
٧	المركز الاردني للتجارة الدولية المساهمة العامة	١٩٨٢	٣,٤	%28.4
٨	سنابل الخير محدودة المسؤولية (من أموال البنك الذاتية)	٢٠٠٦	5.0	%١٠٠

تتمكن اكبر خدمة اسداها البنك للمجتمع في مجرد وجوده، وتوفيره بذلك البديل الحلال للاحتياجات المصرفية لأول مرة في الاردن. واهتمام البنك يتعدى تعظيم العوائد المالية الى تعزيز القيم الاسلامية في التعامل وتوثيق اواصر الترابط والتراحم والتكافل في المجتمع، ويظهر ذلك في مختلف أنشطته، إلا أنه يتبدى بجلاء أكثر في الأنشطة التالية:

التبرعات: يخصص البنك سنوياً مبلغاً من المال للتبرع به لأوجه الخير المختلفة. وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي (٥,٤) ملايين ديناراً.

القروض الحسنة: ينفرد البنك الاسلامي الاردني بين البنوك العاملة في الأردن، ومنذ ان بدأ في ممارسة أعماله، بتقديم قروض حسنة بدون مقابل للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعقدة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية. وبلغ العدد الاجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك حتى نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي (٢١٥) ألفاً، وبلغت قيمتها الإجمالية حوالي (٩٦,٤) مليون ديناراً.

صندوق التأمين التبادلي: باشر هذا الصندوق نشاطه مع بداية عام ١٩٩٤، حيث يتضامن المشتركون فيه من مديني البنك على جبر جزء من الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك أو جزء منها في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الاعسار المستمر. وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ رصيد الصندوق حوالي (٢٢,٤) مليون دينار، وعدد الحالات التي تم التعويض عليها (٩٧٥) حالة، وإجمالي هذه التعويضات بلغ حوالي (٢,٤٨) مليون ديناراً. اما عدد المشتركين في هذا الصندوق فقد بلغ (٩٩,٦) ألف مشترك، ورصيد مديونيتهم بلغ حوالي (٣٢٠,٦) مليون ديناراً.

برنامج تمويل المهنيين والحرفيين: اهتم البنك منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المrabحة، وفي عام ١٩٩٤، استحدث البنك برنامجاً خاصاً لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة الذي يقضي بتسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع الممول.



مشغل خياطة ممول من البنك ضمن برنامج تمويل حرفيين



التفاعل مع الأنشطة الاجتماعية والثقافية: يدرك البنك ان مسؤولياته الاجتماعية والثقافية لا تقف عند ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، او بالقيام مباشرة بالانشطة الاجتماعية وإنما هذه المسؤوليات تتعدى ذلك الى التفاعل الإيجابي مع أنشطة وفعاليات ذات طابع اجتماعي وثقافي تتفق مع توجهاته العامة. ومن أبرز أنشطته في هذا المجال:

✧ التعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية.

✧ المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية التي تتصل بمجالات عمله، أو ما يساعد منها على تطور اعمال المصارف الإسلامية، ولا سيما التي تعقد منها في نطاق البنك الاسلامي للتنمية/ جدة ومجموعة البركة المصرفية/ البحرين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية/ ماليزيا وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية/ البحرين.



لقطة من حفلات الزفاف الجماعي

✧ التعاون مع المهتمين بفكرة البنوك الإسلامية على أعمال وتطبيقات البنك المختلفة.

✧ تدريب الطلبة، اذ بلغ عدد من تم تدريبهم (٩٨٣٠) حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

✧ تكريم الفائزين في مسابقات حفظ القرآن الكريم.

✧ تغطية جوائز مسابقات اسلامية.

✧ التعاون في انجاح حفلات الزفاف الجماعية التي تقام سنوياً.



حصل البنك الاسلامى الأردنى على شهادات تميز وتصنيف من جهات مختصة، من أبرزها:

✠ حصل على شهادة الجودة العالمية (ISO 9001: 2000) في عام ٢٠٠٦.

✠ حصل على جائزة التميز للأداء النوعى على المستوى الوطنى من سمو الامير فيصل ابن

الحسين فى الحفل الذى نظمه البرنامج الوطنى للتوعية والتطوير يوم ٢٠/٦/٢٠٠٦.

✠ حصل على تصنيف (BBB-) فى عام ٢٠٠٦ بدلاً من تصنيف (BB+) الذى حصل

عليه فى عام ٢٠٠٥، من مؤسسة (Capital Inteligence).

✠ حصل على تصنيف (BB-) من مؤسسة (Fitch rating) فى عام ٢٠٠٩، وهو نفس

التصنيف الذى كان قد حصل عليه فى عام ٢٠٠٨.



رابعاً: تجربة البنك في إدارة الاموال والمخاطر

تتحكم البيئة المحيطة، الى حد ما، بمسيرة المصارف الاسلامية، بما فيها البنك الاسلامي الأردني، وتتشكل هذه البيئة أساساً من:

✦ التشريعات والإجراءات الحكومية.

✦ المفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة.

فعلى مستوى التشريعات والاجراءات الحكومية، يجري التعامل مع المصارف الإسلامية، على أنها جزء من الجهاز المصرفي، ويتم اخضاعها لجميع التشريعات والتعليمات والضوابط ومعايير الرقابة، المصممة أساساً لتطبيقات البنوك التقليدية، والتي تتعارض في كثير من جوانبها مع خصوصية التطبيقات والالتزامات الشرعية للبنوك الاسلامية، مما يشكل عقبة في مسيرة المصارف الاسلامية. فمثلاً هذه التشريعات وتلك الاجراءات:

✦ لا تتيح التعامل مع الادوات المالية الاسلامية بالكيفية التي تتعامل بها مع الادوات المالية الاخرى، ولا سيما من ناحية توفير سوق ثانوية لها.

✦ لا تتيح للبنوك الاسلامية تسهيلات مقابلة ومكافئة للتسهيلات التي تتيحها للبنوك التقليدية، فهي لا تتيح مثلاً وسيلة شرعية يمكن للبنوك الإسلامية ان تلجأ اليها عند حاجتها المفاجئة للسيولة النقدية السريعة.

✦ تعمل على رفع تكلفة تمويل العملاء وخفض عوائد البنوك الاسلامية ذاتها، وذلك نتيجة اخضاع معاملاتها لقوانين الاستثمار والضرائب والرسوم.

✦ تعمل على تأخر حصول البنوك الاسلامية على ديونها من المماطلين، وقد يفقدها هذه الأموال وعوائدها في ظل إجراءات التقاضي المعتادة.

وعلى مستوى المفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة، فان هناك بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة التي تعترض مسيرة المصارف الإسلامية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

✦ نظرة البعض للمصارف الاسلامية كنظرتهم للجمعيات الخيرية التي لا تهدف الى الربح، نتيجة ارتباط العمل الاسلامي زمنياً طويلاً بالأعمال الخيرية.



✧ تقديم العلاقات والمصالح المادية في كثير من الاحيان على قيم وأخلاقيات الاسلام، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الايام، بما في ذلك ضعف الوازع الديني عند بعض الناس.

✧ نظرة البعض لتطبيقات المصارف الاسلامية كنظرتهم للتطبيقات التي اعتادوا عليها من البنوك التقليدية، وذلك نتيجة هيمنة النظام المصرفي التقليدي على الحياة الاقتصادية وعلى أذهان الناس ربحاً من الزمن، فمثلاً يقارنون:

- ♦ الأرباح بالفوائد.

- ♦ استحقاق الارباح وتوزيعاتها باستحقاق الفوائد وتوزيعاتها.

- ♦ التمويلات بالقروض.

✧ وهكذا وجدت البنوك الاسلامية نفسها في وضع اشبه بالوضع التنافسي غير المتكافئ مع البنوك التقليدية. وهذا الواقع حدا بها الى أن تنساق الى مسايير البنوك التقليدية في طابعها العام، والآ تكتفي بالتركيز على شرعية المعاملات، وانما استلزم الأمر منها قبول المنافسة مع البنوك التقليدية على قاعدة المصالح المادية، وإلى تبني سياسات وأساليب في عملياتها قد لا تكون هي الأكثر تعبيراً عن رسالتها ونهجها التنموي، وقد تكون اقرب لمحاكاة البنوك التقليدية، سواء كان ذلك في مجال جذب الأموال او في مجال توظيف تلك الأموال.

✧ ومن مظاهر محاكاة البنوك التقليدية في مجال جذب الأموال:

✧ التركيز على الاوعية الادخارية التي لها مقابل في البنوك التقليدية مثل : الحسابات الجارية وتحت الطلب، والتوفير، الخ.

✧ التساهل في عمليات المشاركة والإنسحاب، كلياً أو جزئياً، من عمليات المشاركة في الاوعية الادخارية.

✧ الالتزام بتوزيع ارباح حسابات العملاء خلال فترات قصيرة نسبياً.

✧ ومن نتائج هذه المحاكاة تقلبات غير محسوبة للموارد المالية، وبالتالي التخوف من وقوع عجز في السيولة النقدية، وهو ما حدا بالمصارف الاسلامية الى اتخاذ اجراءات احترازية من أهمها التركيز على صيغ توظيف الاموال التي تتسم تدفقاتها النقدية بالوضوح.



وتحوطاً من الوقوع في عجز مفاجيء في السيولة النقدية، لم تجد المصارف الاسلامية امامها الا الاحتفاظ بجزء من مواردها المالية معطلاً باستمرار بدون توظيف، مع ما لذلك من آثار مضرّة على الاقتصاد وعلى ربحية المصارف ومودعيها. ولم يخرج البنك الاسلامي الأردني عن هذه القاعدة، الا انه يعمل على التخفيف من حدة هذه الآثار بالتخطيط الدقيق للتدفقات النقدية، وباستخدام وسائل وأدوات منها:

✧ الاعتماد على قاعدة عريضة من المتعاملين (العملاء)، وذلك من خلال، نشر شبكة واسعة من الفروع والمكاتب، وتوفير أوعية إيداعية تتصف بالمرونة في شروطها، والتوسع في التمويل الفردي.

- ✧ توجيه الودائع الكبيرة الى الأوعية الادخارية الأكثر إستقراراً.
- ✧ إيداع جزء من الموارد المالية كودائع استثمارية لآجال قصيرة لدى بنوك اسلامية اخرى.
- ✧ إبرام اتفاقيات وودائع متبادلة (SWAP) مع بنوك أخرى.
- ✧ إعطاء الأمان أولوية في إدارة المخاطر على العوائد.
- ✧ التركيز في التمويل على الصيغ التي تتسم بتدفقاتها النقدية بالوضوح.
- ✧ توظيف جزء من الموارد المالية في أسهم الشركات.
- ✧ عدم تقديم التمويل الا بعد وجود ما يؤكد جدوى العملية الممولة، والقدرة على سداد التمويل بالاستحقاق، وكفاية الضمانات واكتمال التوثيق.

وهكذا، آثرت المصارف الاسلامية، بما فيها البنك الاسلامي الأردني الأمان والسلامة، بالتركيز على صيغ توظيف الأموال التي تتسم بتدفقاتها النقدية بالوضوح، حيث وجهت معظم توظيفاتها المالية نحو صيغة تمويل المرابحة، مع ما تنطوي عليه هذه الصيغة من مخاطر، ولا سيما المخاطر المترتبة على تثبيت العائد والتخلف عن تسديد اقساط التمويل عند استحقاقها. ويمكن إبراز بعض جوانب هذه المسألة على النحو التالي:

- ✧ تُواجه عملية التخلف عن تسديد المديونية في البنوك التقليدية بإعمال الفائدة طيلة فترة التأخير، وهو ما يحفظ لهذه البنوك جريان العائد على ديونها طيلة فترة التأخير، ويشكل حافزاً على تسديد هذه الديون. بينما تفتقر المصارف الاسلامية لمثل هذا الحافز لسداد ديونها، مما يترتب عليه فوات فرصة اعادة استثمار هذه الاموال خلال فترة التأخير، وبالتالي حرمانها من العوائد المتوقعة لهذا الاستثمار. ويترتب على كل ذلك، ارتفاع في



تكلفة منح التمويل ومتابعته، وتجميد بعضه بدون عوائد عند التأخير في السداد، واعداد جزء آخر منه ودخول البنوك في قضايا ومنازعات مع العملاء، وبالنتيجة، انخفاض عوائد البنوك الاجمالية، وانعكاسها على عوائد المستثمرين معه من خلال الأوعية الادخارية المختلفة.

❖ لا تساعد القوانين الوضعية الحالية، وما تتطلبه من اجراءات، على سرعة تحصيل المصارف الاسلامية لديونها ومنع استغلال المماطلين لحقوقها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:-
♦ لا تُجرّم القوانين المماطلين الموسرين عند اخلالهم بالعقد وتخلفهم عن تسديد الدين في موعده.

♦ يُعطي كثيرٌ من العملاء الأولوية في تسديد ما عليهم من ديون تجاه البنوك التقليدية التي يترتب عليها فوائد تأخير، في حين يتجاهلون تسديد ما عليهم من ديون تجاه المصارف الاسلامية التي لا يترتب عليها اية تكلفة اضافية.

♦ اذا ما لجأ البنك الى القضاء او التنفيذ على الضمانات، فان القضايا تاخذ سنوات طويلة (بداية واستئنافاً وتميزاً)، قد تصل في بعض الحالات الى عشر سنوات.

❖ وكل ذلك، يلحق الضرر بالمصارف الاسلامية وحقوق المتعاملين معها، نتيجة للتأخير والمماطلة في تسديد ديونها بلا تعويض أو كلفة اضافية على المدين، وهو ما يجعل عملية المنافسة مع البنوك التقليدية، التي تستوفي فوائد تأخير على ديونها المستحقة، مسألة في غاية الصعوبة.

❖ وفي سبيل الحد من الآثار المترتبة على ذلك، يعتمد البنك الإسلامي الأردني إلى تكثيف الجهود عند دراسة عمليات التمويل، قبل الموافقة عليها وتنفيذها، ليتم التأكد من جدواها والقدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في الاستحقاق، والتأكد من كفاية ضماناتها واكتمال توثيقها، ومراقبة ومتابعة عمليات التمويل بعد تنفيذها للوقوف على الوضع المالي للمدينين، ومدى امكانية وفائهم بالتزاماتهم، وللتدخل في الوقت المناسب، اذا ما ظهرت اسباب قد تؤدي للاخلال بهذه الالتزامات.

خامساً: تجربة البنك في الحاكمية المؤسسية



يسعى البنك الاسلامي الأردني دوماً لتقديم أفضل وأرقى الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والحرص على ابتكار وتطوير خدمات جديدة تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ولما كانت الحاكمية المؤسسية توفر أفضل القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق بها وتعزز الثقة في البنك وأنشطته المختلفة. فإن البنك الإسلامي قد قرر تبني ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة وبشكل يتوافق مع المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية.

لهذا قام البنك بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للالتزام بما ورد فيه، من حيث، مجلس الإدارة ولجانه، ومسؤولية الإدارة التنفيذية، وبيئة الضبط والرقابة الداخلية، والشفافية والإفصاح إعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١. وبرز ما جاء في الدليل ما يلي:

✧ مجلس الادارة :

- ◆ الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
- ◆ التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- ◆ يُراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين، ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل لا تربطهم بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويتهم في مجلس الإدارة (هناك ستة أعضاء مستقلين في مجلس ادارة البنك).
- ◆ التعيينات (يتم الحصول على موافقة المجلس عند تعيين بعض المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم).
- ◆ الإحلال (يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال Succession Plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف).
- ◆ التخطيط، الرقابة، اعتماد ميثاق أخلاقيات العمل، إقرار التسويات والمصالحات وقبول التحكيم التي توافق إدارة البنك على الدخول فيها.

✧ لجان مجلس الادارة :

- ◆ لجنة الحاكمية المؤسسية.



- ◆ لجنة التدقيق.
- ◆ لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ◆ لجنة ادارة المخاطر.
- ◆ لجنة التسهيلات الائتمانية.

✦ مسؤولية الادارة التنفيذية :

- ◆ إعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها والعمل على تطبيقه.
- ◆ إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية.
- ◆ إعداد موازنة سنوية.
- ◆ وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقه.
- ◆ تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.
- ◆ تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- ◆ وضع الإجراءات الكفيلة بتنظيم كفاية رأس المال.
- ◆ تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأي جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت المحدد لكل الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- ◆ تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية لضمان جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشودة.
- ◆ صياغة ميثاق أخلاقيات العمل الخاص بالبنك.
- ◆ وذلك بعد رفع تقارير الى المجلس واعتمادها منه.

✦ هيئة الرقابة الشرعية :

- ◆ يعين البنك بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أشخاص ويكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي، وتتولى هذه الهيئة المهام التالية:-

- أ- مراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث التزامها بالأحكام الشرعية.
- ب- إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته .



- ج- النظر في أي أمور تكلف بها وفقاً لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية.
 - د- إبداء الرأي الشرعي لمجلس الإدارة والمدير العام فيما يختص بمعاملات البنك .
 - هـ- إصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.
- ♦ ينبغي للبنك نشر فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لاطلاع الجمهور عليها.

✠ بيئة الضبط والرقابة الداخلية :

- ♦ الرقابة الداخلية.
- ♦ ادارة المخاطر.
- ♦ دائرة الامتثال.

✠ التدقيق الخارجي :

- ♦ يلتزم البنك بتوقيع اتفاقية مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك بحيث تشمل قيامه بكافة الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- ♦ أن يتمتع المدقق بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

✠ العلاقة مع المساهمين :

- ♦ اتخاذ جميع الخطوات القانونية لتشجيع المساهمين بما فيهم صغارهم على حضور الاجتماع العادي أو غير العادي للهيئة العامة، للمناقشة والتصويت، إما بشكل شخصي أو بالوكالة.

✠ حقوق اصحاب حسابات الاستثمار :

- ♦ بشكل عام، فإن المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، تكون من خلال التزام البنك :

أ- الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة.

ب- اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلائم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (آخذين في الحسبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة).



ج- العقود المبرمة مع أصحاب الحسابات، أحكام الشريعة الإسلامية، ورأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك، قانون البنوك والتشريعات النافذة الأخرى، عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دليل الحاكمية المؤسسية وما ينطوي عليه من أنظمة ضبط ورقابة وتدقيق، أنظمة العمل التي يضعها البنك.

♦ بشكل خاص، فإن المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، تكون من خلال التزام البنك بما ورد في المادة المتعلقة بذلك في النظام الأساسي له.

✦ الشفافية والإفصاح :

♦ يقوم البنك بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك والتشريعات ذات العلاقة.

♦ تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاح من الإدارة التنفيذية للبنك تسمى Management Discussion & Analysis، حيث يُسمح للمستثمرين تفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد، ويتعهد البنك بالالتزام بأن جميع الإيضاحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

التوصيات



من خلال استعراض تجربة البنك الاسلامي الأردني، تم التعرف على جوانب من تجربة الصيرفة الاسلامية وبعض الاشكاليات والتحديات التي تعترض مسيرتها. ويمكن تقديم التوصيات التالية لتطوير تجربة الصيرفة الاسلامية بشكل عام:

السعي لأن تراعي التشريعات المحلية بما فيها تعليمات السلطات النقدية، خصوصية التطبيقات الشرعية للمصارف الاسلامية، وتضمينها تسهيلات مقابلة ومكافئة للتسهيلات المتاحة للبنوك التقليدية، وتكفل التعامل مع الأدوات المالية الإسلامية بالكيفية التي يتم بها التعامل مع الأدوات المالية الأخرى، ولا سيما من ناحية توفير سوق ثانوية لها. إعادة هيكلة كاملة لبنية المصارف الاسلامية، باتجاه:

✧ الافلات من الدائرة الجدلية التي تتحكم في مواردها المالية واستخداماتها، التي بداياتها هذه الجدلية "موارد مالية غير مضمونة الاستقرار"، ونهاياتها "توظيفات مالية ترتكز على صيغة تمويل المربحة"، تلك الصيغة الأقل تعبيراً عن رسالة المصارف الاسلامية ونهجها التنموي.

✧ التوسع في تطبيق الصيغ الشرعية الأخرى لتوظيف الأموال، وهو ما يعني، بناء نموذج خاص للمصرف الإسلامي، يقترب بعض الشيء من نموذج الشركة الاستثمارية، ويبتعد بعض الشيء عن نموذج البنك التقليدي السائد، من حيث البنية التنظيمية، واساليب وادوات العمل، والاجهزة الادارية والفنية، والخبرات والتخصصات، وتوزيع المهام والاختصاصات والصلاحيات.

✧ ومثل هذه العملية الجذرية، تحتاج الى توفر الارادة والعزيمة اللازمتين لمثل هذا التغيير، والاستعداد لتحمل ما يترتب على ذلك من ثمن باهظ وايجاد القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية التي تساعد وتسهل ذلك.

المزيد من الالتزام الشرعي في المعاملات الاسلامية والابتعاد عما يسيء الى العمل المصرفي الاسلامي.

المزيد من الالتزام بفتاوى المجامع الفقهية للخروج من الخلافات الفقهية.

مواكبة كل جديد في مجال تقنيات الصناعة المصرفية، وتطويعها لتطبيقات الصيرفة الاسلامية، وبما لا يتعارض مع الالتزامات الشرعية.



العمل بشكل جماعي، سواءاً من خلال الاندماج لتكوين وحدات مصرفية أكبر، او من خلال ايجاد سبل للتعاون والتنسيق.

محاولة الاستفادة من ظاهرة العولمة، التي تتيح فرصة التوسع في أسواق جديدة.

الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية والذي يوفر أفضل القواعد والنظم والإجراءات التي تعزز الثقة في البنك وأنشطته المختلفة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.